ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Belgian Provisional Government (1830 – 1831)

Prof. Dr. Laith Muhammad Ibrahim Al-Janabi

Asmaa Hafez Ahmed Al Ahbabi

Tikrit University College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
thknight318@gmail.com
٠٧٧١١٥٧٧٨٤٨

***Keywords*:**
Belgian Provisional Government
Belgian Revolution
Belgian Independence
Central Committee
Government Committees

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 7 Nov. 2022
Accepted 28 Nov. 2023
Available online 30 June 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

In the first half of the nineteenth century, Belgium witnessed one of the most important periods in its history. In 1830, the Belgian Revolution took place, in which the Belgian people, led by the revolutionaries, were able to end Dutch control and start a new era in its history. In the same year, the Belgian Provisional Government was formed which took upon itself the conduct of the first Belgian elections and the development of a constitution for the new state, and this government was able to achieve all the goals that it sought to achieve. The government was from different committees like the Interior Committee, the War Committee, the Finance Committee, the Justice Committee, the Public Safety Department, the Diplomatic Committee, as well as other committees and commissions, and each of these committees had a distinctive imprint in the history of Belgium since 1830-1831.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.6.2.2023.14

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الحكومة البلجيكية المؤقتة (١٨٣٠ – ١٨٣١)

أ.د. ليث محمد ابراهيم الجنابي/ جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الانسانية
أسماء حافظ أحمد الاحبابي/ جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

شهدت بلجيكا في النصف الاول من القرن التاسع عشر، واحدة من اهم الفترات التي شهدها تاريخها، ففي عام ١٨٣٠ قامت فيها الثورة البلجيكية التي استطاع الشعب البلجيكي بقيادة الثوار من انهاء السيطرة الهولندية وبداية حقبة جديدة في تاريخه، وفي العام نفسه تشكلت الحكومة البلجيكية المؤقتة التي اخذت على عاتقها أجراء الانتخابات البلجيكية الاولى ووضع دستور للدولة الجديدة، واستطاعت هذه الحكومة من

تحقيق جميع الاهداف التي سعت على تحقيقها، كانت الحكومة المؤقتة تتألف من عدة لجان ومن أهمها اللجنة المركزية وكانت تتألف من ١٠ أعضاء وهي عبارة عن هيئة جماعية حتى انها لم تحتكم الى رئيس دائم بل الى رئيس مؤقت، ولجنة داخلية ولجنة حربية واللجنة المالية ولجنة العدل، وإدارة السلامة العامة، واللجنة الدبلوماسية، فضلاً عن اللجان والمفوضيات الاخرى، وكل لجنة من هذه اللجان كان لها بصمة مميزة في تاريخ بلجيكا منذ عام (١٨٣٠ – ١٨٣١).

الكلمات المفتاحية: (الحكومة البلجيكية المؤقتة، الثورة البلجيكية، استقلال بلجيكيا، اللجنة المركزية، اللجان الحكومية، المؤتمر الوطني).

المقدمة:-

شهدت بلجيكا في القرن التاسع عشر أحداثا وتحولات كبيرة كادت أن تكون استثناءً في المسار التاريخي للقارة الأوروبية، فقد شهد هذا القرن قيام ثورة عام ١٨٣٠ فيها، التي قادها الثوار البلجيكيون، والتي جاءت لتثبت للعالم أن لبلجيكا هوية مستقلة ولا يمكن أن تُعامل معاملة لا تُليق بها، استطاع الشعب البلجيكي الذي قاد الثورة من انهاء الهيمنة والسيطرة والحكم الهولندي الذي استمر لمدة خمسة عشر عاماً، وعقب هذه الثورة تأسست اول حكومة مستقلة في تاريخ بلجيكا عُرفت باسم الحكومة البلجيكية المؤقتة التي حكمت البلاد من (١٨٣٠ – ١٨٣١)، الذي حكمت البلاد بصورة جماعية و استطاعت ان تحقق الاستقلال للبلاد ، ترأس قادة الثورة البلجيكية لعام ١٨٣٠ قيادة اللجان التي استطاعت ان تتغلب نوعاً على المشاكل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في بلجيكا ، تضمن البحث الحكومة البلجيكية المؤقتة وأهم أعمالها وكذلك اللجان التي شكلتها ودور كل لجنة في تطور الاحداث السياسية في بلجيكا في تلك المدة، وختمناها بأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

البلجيكية المؤقتة (١٨٣٠ – ١٨٣١):-

وجدت الدولة البلجيكية الحديثة في ٤ تشرين الاول ١٨٣٠ وفقاً لإعلان الاستقلال الرسمي الصادر بموجب مرسوم الحكومة المؤقتة، إذ نص ذلك المرسوم "**إن تشكل المقاطعات البلجيكية المنفصلة عن هولندا بالقوة دولة مستقلة**"، وأضاف المرسوم إلى انعقاد المؤتمر الوطني في فترة لاحقة لاعتماد الدستور الذي سيصاغ مشروع كتابته بمبادرة من اللجنة المركزية، وهكذا صدر الدستور البلجيكي بعد أربعة أشهر أي في شباط ١٨٣١، وأصبح ساري المفعول على جميع الأطراف العاملة في الدولة البلجيكية في ٢٤ شباط ١٨٣١، وبين نهاية أيلول ١٨٣٠ والى ٢٤ من شباط ١٨٣١ أصبحت الدولة

البلجيكية تخضع لحكم وإدارة المؤسسات المؤقتة المختلفة للغاية، الحكومة المؤقتة واللجنة المركزية واللجان الداخلية الخاصة والمالية والحربية والعدالة، وقد انبثق المؤتمر الوطني على ما يبدو بمقتضى الحاجة إليه على شاكلة العديد من المؤسسات الأخرى، وكان ذلك في غضون أيام بل حتى ساعات ودون إعداد مسبق ومن غير انموذج يحتذى به، وما هو جدير بالملاحظة في خصوص إقامة جميع هذه المؤسسات المؤقتة أي أن اللجان وليس القادة هي التي تولت قيادة البلاد في الأشهر الأولى التي أعقبت الثورة، وقد تألفت الحكومة المؤقتة من عشرة أعضاء[١].

ولجنتها المركزية وهي السلطة الحقيقية ذات الأربعة ثم الخمسة أعضاء[٢]، وقد أسند مشروع صياغة الدستور إلى اللجنة المؤلفة من عشرة أعضاء، ومن ثم تجري مناقشته في المؤتمر الوطني الذي يضم (٢٠٠) عضواً ينتخبون لأول مرة في دولة بلجيكا الحديثة، وسؤالنا هنا كيف تشكلت مؤسسات الدولة البلجيكية الحديثة؟ سيكون هذا المبحث كله اجابة لسؤالنا المطروح أعلاه، وقد ترأست تلك الإدارات الوزارية لجان تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وكانت الشؤون الخارجية تترأسها لجنة دبلوماسية من خمسة أعضاء[٣]، وقد جرى إنشاء العديد من اللجان الأخرى منذ الأيام الأولى للاستقلال، مثل لجنة المستشفيات ولجنة الاغاثة ولجنة المكافئات ولجنة الالتماسات، وتتكون كل لجنة من هذه اللجان من عدد محدود من الاعضاء، وهنا سوف نتناول بإيجاز كيفية تشكيل هذه اللجان وعملها[٤]:-

١- اللجنة المركزية:-

إن جهاز الحكومة البلجيكية ليس الحكومة المؤقتة بل اللجنة المركزية، إذ منذ ٢٨ أيلول ١٨٣٠، أي منذ اليوم الأول لانتهاء الأعمال الحربية في بروكسل قد تشكلت الحكومة خلال الأيام الأربعة ما بين ٢٣ وحتى ٢٦ أيلول من العام نفسه، إذ استمر القتال بين أفراد الجيش الهولندي والشعب ببروكسل "Bruxelles"، وشارك فيها عدد من المقاتلين القادمين من المدن والقرى القريبة، فضلاً عن المتطوعين من ليبيج " Liebig"، إذ كان في مقدمتهم تشارلز روجيه "Charles Rogier"[٥]، ولقد انشأت أول نواة للحكومة المؤقتة في أيلول باسم اللجنة الإدارية، ووفقاً لما ذكرته في بيانها لم تضم سوى ثلاثة أعضاء هم البارون إيمانويل فاندرليندن "Emmanuel Vanderlinden"[٦] رئيس الحرس البرجوازي في بروكسل، وتشارلز روجيه المحامي من ليبج، واندر جولي "André Jolly"[٧] المهندس السابق، وعين سكرتيران لهذه اللجنة هما فويليان دي كوبين "Vuilian de Cobain"[٨] وجوزيف فاندرليندن "Joseph Vanderlinden"[٩]، وجوزيف نيكولاي "Joseph Nicolay"[١٠]، وفي ٢٦ أيلول ١٨٣٠ حينما تحولت اللجنة الإدارية إلى حكومة مؤقتة انضم إليها ثلاثة أعضاء جُدد هم الكونت فيلكس دي ميرود "Félix de Mérode"[١١] وغنديبيان "Gendebien"[١٢] وفان دي وير "Van de Weyer"[١٣]،

وفي ٢٨ أيلول ١٨٣٠ انضم دي بوتر "De Potter"[١٤] إلى الحكومة المؤقتة بعد عودته من منفاه بمدة قصيرة .

وفي مساء ٢٨ أيلول ١٨٣٠، لم تعد الحكومة المؤقتة موجودة على أرض الواقع، وقد سلمت مقاليدها إلى اللجنة المركزية المؤلفة من أربعة أعضاء جرى تعينهم من داخلها (دي بوتر، تشارلز روجيه، فان دي ويير وفليكس دي ميرود)، وقد كُلفت بشؤون الدولة المستعجلة[١٥]، وفي ١٠ تشرين الأول من العام نفسه أصبح الكسندر غندبنيان العضو الخامس في اللجنة المركزية، (أوفد الى فرنسا بمهمة في نهاية أيلول)، وبُعثَ مرة ثانية خلال النصف الثاني من شهر تشرين الاول، إذ إن كل الأوامر الصادرة يوقع عليها أعضاء هذه اللجنة، وتتخذ جميع القرارات من جانبهم بما أنهم يتمتعون بكافة الصلاحيات، إذ أوكلت إليهم السلطات التشريعية والتنفيذية الجماعية، فهم ينظمون شؤون الدولة ويعلنون الحريات ويلغون الضرائب والمؤسسات التي لا تحظى باستحسان الرأي العام، ويصدرون العديد من التعيينات المدنية والعسكرية[١٦]، وكانت صلاحياتهم غير محدودة لكن بشرط أن تمارس على نحوٍ جماعي، وكل عضو تسحب منه صلاحياته إلا إذا أرسل في مهمة، حيث سلطة هؤلاء الاعضاء تُمارس في جميع الاراضي البلجيكية المحررة من غير منازع[١٧].

وقد اعترفت منذ بداية تشرين الأول معظم مدن وبلدات المقاطعات البلجيكية بتأييدها لهذه السلطة، ولم تنبثق بعد أي حكومة مؤقتة باستثناء مدينة انتويرب[١٨] ،"Antwerp" وفي الفلاندرز[١٩] "Flandre "، ومن الخطأ أن نعتقد كما هو حال العديد من المؤرخين أن اللجنة المركزية قد شكلت السلطة التنفيذية إلى جانب الحكومة المؤقتة التي كانت تمارس السلطة التشريعية، وأن هذه الحكومة المؤقتة لم توقع أي مرسوم اعتباراً من ٢٨ أيلول ١٨٣٠، إذ تولت اللجنة المركزية التوقيع عليها، سواء المرسوم الذي أعلن استقلال بلجيكا، وكذلك المرسوم الذي ينظم السلطات واللجان الخاصة، والمرسوم الذي أعلن الحريات الأساسية والمرسوم الذي ينظم الانتخابات وجميع المراسيم الخاصة بالتعينات المدنية والعسكرية، وفي المدة من ٢٨ أيلول وحتى ١٠ تشرين الثاني ١٨٣٠ لم تعد في بلجيكا سوى هيئة واحدة هي اللجنة المركزية، وقد امتلكت السلطتين التشريعية والتنفيذية على حدٍ سواء، وقد ظهرت السلطة التنفيذية أبان الفترة الأولى من الاستقلال البلجيكي، وهي تنتمي إلى مختلف اللجان الخاصة، وهكذا بدت اللجنة المركزية كسلطة تشريعية، إذ ذكرها دي بوتر بقوله "**إنها حازت جميع الصلاحيات مجتمعة على حدٍ سواء**"، وقول دي غيرلاش"De Gerlache"[٢٠]، وقد أكد قوله هنري بيرين "Henri Pirenne"[٢١]: "**إن هذه اللجنة كانت سلطة تعسفية ودكتاتورية**"[٢٢].

وأبان تلك الفترة عملت اللجنة المركزية على نحوٍ جماعي، وبموجب المرسوم الصادر عن اللجنة المركزية في ١٥ تشرين الأول ١٨٣٠ نظمت العلاقات بين مختلف السلطات التي تتألف منها الحكومة المؤقتة لبلجيكا، والزمت اللجنة المركزية نفسها أن تجتمع يومياً لتبت بالتقارير والمقترحات التي تتلقاها من نواب رؤساء اللجان الخاصة، إذ خصصت ساعة واحدة لكل لجنة ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثانية مساءً[٢٣]، وحينما يستكمل نواب رؤساء اللجان عملهم مع اللجنة المركزية يواصلون هؤلاء الرؤساء اجتماعاتهم لتسيير الأعمال العامة للحكومة، وفي المدة من الثانية حتى الرابعة مساءً تلتقي اللجنة المركزية بالنبلاء والوطنيين الذين يديمون الاتصالات معها في القضايا المهمة التي يطرحونها[٢٤].

وبناءً على ذلك كانت اللجنة المركزية تجتمع بشكل دائم كل يوم من تسع ساعات إلى ١٦ ساعة على الأقل، واعتباراً من الأول من تشرين الأول من العام نفسه منعت اللجنة نشر المراسيم والاعلانات والتقارير الصادرة عن أي سلطة سواء كانت عسكرية أو مدنية من غير تخويل صادر عنها[٢٥]، ومن المؤكد انه لم يكن هناك دائماً اتفاق تام بين جميع أعضاء هذه اللجنة، وكثيراً ما كانت المناقشات حية، حيث يحاول كل عضو فرض وجهة نظره على الاخرين، وفي ٢٦ تشرين الأول ١٨٣٠ استقال السيد غندبيبان، وكان في بعثة الى باريس لمدة اسبوعين تقريباً احتجاجاً على بطء سير إدارة الحرب في بلجيكا، وأعلن في رسالته انسحابه من اللجنة المركزية ولم يعد يرغب بالمشاركة في أي إدارة من شأنها أن تعيق بل تعزز حالة التلكؤ التي ستقيد ازدهار بلجيكا، إلا انه سحب استقالته بناءً على إلحاح زملائه[٢٦].

أعيد تنظيم لجنة الحرب بالكامل في اليوم التالي أي في يوم ٢٧ تشرين الأول، وأجبر جولي رئيس هذه اللجنة على الاستقالة، وكانت الصراعات بين السيد دي بوتر وفيليكس دي ميرود وبين الجمهوريين والارستقراطيين المحافظين متكررة، وكذلك بين السيد دي بوتر والسيد غنديبيان[٢٧]، وجرى الخلاف[٢٨] على تحديد تاريخ للانتخابات وتاريخ افتتاح المؤتمر الوطني "Belgian National Congress"[٢٩]، وقد أعرب دي بوتر عن رغبته في تأخير الانتخابات قدر الإمكان وذلك للسماح للجنة المركزية بالبت في أكبر عدد ممكن من القضايا قبل عقد اجتماع للرجال الذين يعتقد أنهم كانوا مترددين لكنهم مخلصين لبلجيكا[٣٠]، وهكذا اندلع الخلاف بعد يوم من اجتماع المؤتمر الوطني، وكان دي بوتر يرغب في الاحتفاظ بجميع الصلاحيات في الحكومة المؤقتة، أي اللجنة المركزية بأن تبقى سارية الى أن يمنح المؤتمر الوطني لبلجيكا مؤسسات قادرة على العمل لتسيير أمور البلاد، في حين رأى جميع أعضاء اللجنة المركزية الآخرين انه ينبغي تسليم السلطة في البلاد إلى أول جمعية منتخبة، وعلى الرغم من

وجود الخلافات فأن دي بوتر باعتباره العضو الأقدم في الحكومة المؤقتة قد قرأ نص الخطاب الافتتاحي للمؤتمر الوطني، وذلك في ١٠ تشرين الثاني ١٨٣٠[٣١]، وفي ١٢ تشرين الثاني سلمت الحكومة المؤقتة الى المؤتمر الوطني لكن دي بوتر لم يوقع على هذه الوثيقة، وفي رسالته المؤرخة بـ ١٣ تشرين الثاني الموجهة إلى الأعضاء الآخرين في الحكومة المؤقتة والتي أرسلت الى المؤتمر الوطني، أوضح أسباب عدم تمكنه من الموافقة على وجهة نظرهم ودواعي انسحابه[٣٢].

على الرغم من هذه الخلافات العديدة فأن اللجنة المركزية كانت هيئة جماعية حتى أنها لم تحتكم إلى رئيس دائم بل إلى رئيس مؤقت، وعلى هذا طالب روجيه من المؤتمر الوطني في ١٢ تشرين الثاني أن يقبل استقالته من مهام الحكومة المؤقتة[٣٣].

جرى أيضاً تشكيل اللجان الخاصة الأولى وهي لجان الحرب ، الداخلية ،المالية ،العدل والسلامة العامة، وكانت هذه اللجان الخاصة تقوم بمهام الوزراء، أي أنهم كانوا يتولون مسؤولية الوزارات في اللجنة المركزية، وكانت هذه الوزارات مسؤولة عن تقديم المقترحات لتنظيم وتحديد مهام اللجنة المركزية في نطاق مجالات عمل كل منها، وأيضاً كانت مسؤولة عن تنظيم مراسيم اللجنة المركزية، وكانت كل لجنة تضم عدداً ضئيلاً من الأعضاء كالحربية مثلاً، أما اللجان الأخرى فقد ضمت اثنى عشر عضواً أو خمسة إلى سبعة اعضاء فقط، لكن كان للعديد منها لجان تتألف من ثلاثة الى خمسة أعضاء يكلفون بمهمة أو بعثة معينة[٣٤].

٢- لجنة الداخلية:-

تأسست هذه اللجنة في ٢٨ أيلول ١٨٣٠، وتألفت من جوزيف نيكولاي وشارل دي بروكير "Charles de Brouckère"[٣٥]، وكانت مهمة جوزيف نيكولاي هي تقديم التوجيهات المؤقتة للجنة الداخلية، وجرى تعيين عضوان آخران في ١٤ تشرين الأول ١٨٣٠، وقد أثارت قيادة لجنة الداخلية صعوبات عديدة[٣٦].

بتاريخ ١٠ تشرين الأول استقال نيكولاي بشكل نهائي من هذه اللجنة التي كان يترأسها ومن عضويته في الحكومة المؤقتة، بسبب افتقاره الى الموهبة ومتطلبات الخبرة الواسعة، وفي نهاية تشرين الأول شكلت لجنة الداخلية في هيئة إدارية هرمية، وجرى تطبيق نظام اللجان والمفوضيات على نطاق واسع داخل لجنة الداخلية خلال الأيام الأولى من الاستقلال، انشأت لجنة الأرزاق والتموين لإغاثة مدينة بروكسل، وأقامت اللجنة المركزية لجنة مركزية للمستشفيات ولسيارات الاسعاف، وقد تولت لجنة أخرى مؤلفة من أربعة أعضاء بتوزيع المؤونة على نساء وأطفال المواطنين الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح دفاعاً عن مدينة بروكسل، وأخيراً تولت لجنة المكافئات وكانت مسؤوليتها تقصي أثر الأعمال والمآثر الوطنية

الرائعة لتكريم أصحابها، وفي نطاق آخر وهو التربية والتعليم العام[٣٧]، وبحلول نهاية تشرين الأول الحقت لجنة التعليم العامة بلجنة الداخلية[٣٨].

تعد هذه اللجنة هي الوحيدة من بين اللجان التي يعرف تاريخ لها، وقامت اللجنة المركزية بقيادة ميرود وروجيه بحلها وفقاً للمرسوم الذي أصدرته في ٢٤ كانون الأول ١٨٣٠، و ذلك حسب قولهما "**إن عملها انتفى حيث تُدار شؤون التعليم العام من خلال تعين نائب وزير عام ومن خلال تنظيمات وزارة الداخلية**"[٣٩].

٣- اللجنة الحربية:-

بتاريخ ٢٧ أيلول ١٨٣٠ عُهد بلجنة الحربية الى أندريه جولي، وسرعان ما أدرك الصعوبات في إدارة لجنة الحرب وسعى إلى الحصول على ضابط أكثر خبرة ليحمل محله[٤٠]، واحتفظ بها حتى ٣٠ تشرين الأول من العام نفسه حينما قبل العميد ألبرت غوبليت "Albert Goblet"[٤١]، وأن هذا المنصب (ظل مفوضاً عاماً للحرب حتى شباط ١٨٣١) وذلك بعد أن أصبح وزيراً للحرب، وقد ضمت لجنة الحرب عدداً من الضباط عينوا خلال الأيام الأولى من شهر تشرين الأول، ففي ٤ تشرين الأول ١٨٣٠ تم تعيين جان بابتسيت فان "Jean Baptiste Fan"[٤٢]، وفي حقيقة الأمر أن لجنة الحرب هي اللجنة الوحيدة التي لم تكن في البداية لجنة، بل كانت عبارة عن إدارة هرمية، اقترح جولي تنظيماً للجنة الحربية وقبلت اللجنة المركزية هذا التنظيم في اليوم نفسه، وحدد ذلك في الأمر الصادر في ٥ تشرين الأول١٨٣٠ [٤٣]، واشتملت لجنة الحرب على سكرتيراً وشعبة الموظفين وشعبة الهندسة العسكرية والمدفعية وشعبة إدارة الحرب، ومثلت هذه نواة التنظيم الإداري وليست لجنة جماعية، ولكن في ١١ تشرين الأول ١٨٣٠ جرى تداول فكرة الزعامة الجماعية مرة أخرى، وانشأت اللجنة المركزية على التوالي ثلاث مؤسسات تضم كل واحدة منها ثلاثة أو خمسة أشخاص لتنفيذ مشاريع عسكرية على مستوى عالٍ[٤٤]، وقد استهلت عملها بإقامة مجلس الحرب والذي تأسس رسمياً في اليوم نفسه، وكان يتألف من خمسة أعضاء هم الرئيس وأربعة من كبار الأعضاء، وفي ذات اليوم وافقت اللجنة المركزية على المشروع الذي كتبه جولي، وقد كلف هذا المجلس بمناقشة كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية وجميع خطط الهجوم والدفاع وجميع المطالبات والاتصالات الخاصة بهذه القضايا وورد في نص المشروع أن جميع المقترحات ستعتمد في هذا المجلس أي أن جميع القرارات ستتخذ بصورة جماعية ويكتفي أن تحصل هذه المشاريع على تأشيرة رئيس لجنة الحرب المقرر لتنفيذها، ولا يبدو أن مجلس الحرب هذا قد وفق[٤٥].

على هذا انشأت اللجنة المركزية لجنة للحرب جديدة في ١٤ تشرين الأول١٨٣٠، وكانت تتألف هذه المرة من ثلاثة اعضاء، وأن مهمة هذه اللجنة تقديم اقتراحاتها الى الحكومة المؤقتة من خلال المفوض العام للجنة الحربية، وتخص الاجراءات الضرورية لتنظيم تشكيلات القوات المسلحة البلجيكية، وبعد اثنى عشر يوماً أي في ٢٧ تشرين الأول من العام نفسه حُلت لجنة الحرب من قبل اللجنة المركزية واستبدلت بلجنة حرب مؤلفة من خمسة اعضاء في وزارة الدفاع[٤٦]، ويرأس هذه اللجنة الجديدة غوبليت مفوض الحرب العام، ويحتوي المرسوم التأسيسي على ما لا يقل عن عشرة مواد تحدد الصلاحيات الواسعة جداً لهذه اللجنة والطابع الجماعي لقراراتها المتخذة، وقد حلت لجنة الحرب هذه نهائياً محل اللجنة، وتألفت أساساً من صغار الضباط وقد استمرت بعملها حتى عشية تعين رئيسها العقيد غوبليت، وفي تلك الاثناء أصبح جنرالاً، وأصبح وزيراً للدفاع في ٢٦ شباط ١٨٣١، ووافقت هذه اللجنة على استقالة اثنين من أعضائها[٤٧].

اللجنة المالية:-

في ٢٧ أيلول ١٨٣٠ عُهد بمكتب المفوض العام للجنة المالية الى تجار بروكسل وجميعهم كانوا مسؤولين في إدارة الشؤون المالية، وجرى اختيارهم أساساً بفضل كفاءتهم، وحينما تولوا مهامهم لم يكن قد تشكلت في بروكسل لا الإدارة المركزية ولا دار المحفوظات "الارشيف"، وقاموا بتعيين موظفين من مكاتبهم الخاصة في مباني هذه الإدارة[٤٨].

وإلى جانب هذه اللجنة المالية التي كانت تتألف حصراً من فنيين، أنشأت اللجنة المركزية في ١٤ تشرين الأول ١٨٣٠ لجنة مالية مختصة بأعداد بيان بالخزانة وبالحالة النقدية والموارد المالية المتاحة للدولة، وبعد يوم سافر غندبينان الى باريس وذلك للحصول على قرض مالي[٤٩]، ولم يرد ذكر لهذه اللجنة في وقت لاحق.

لجنة العدل:-

واجه تنظيم لجنة العدل في البداية بعض الصعوبات ربما من جراء موقف غيديبيان، غير أن اللجنة مارست أعمالها منذ ٢٨ أيلول١٨٣٠، كان هناك خلال الأيام الأولى مجلس بهذه اللجنة ولكن على ما يبدو أن هذه اللجنة لم تكن موجودة في هذه الفترة ولا يوجد سجل لتعيين الأعضاء[٥٠]، وأوضح غنديبيان في التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الوطني في ٩ كانون الأول ١٨٣٠ عن نشاط لجنة العدل " **وأوضح أن الحكومة المؤقتة ارتأت أن تسند كل لجنة من هذه اللجان بمجلس خاص يكون ملحقاً بها حصراً**"، لكن مما لا شك فيه أن ازدياد عدد الموظفين سيعوق التنفيذ السريع للأعمال التجارية، وهذا

يتطلب إجراء مداولات طويلة وعديدة وكذلك صعوبة ايجاد موظفين مؤهلين لكل مجلس من هذه المجالس، وبالتالي إعادتهم جميعاً وجعلهم وحدة عمل كاملة[٥١].

لهذه الأسباب لم يعقب ذلك إنشاء هذه المجالس وأصبحت اللجنة التي ستلحق بلجنة العدل هي ذاتها وطالب مرسوم صادر هذه اللجنة أن تجتمع على وجه السرعة ويتعين على أحد أعضاء المجلس الذي أصبح لجنة أن يقدم تقريراً كل يوم إلى اللجنة المركزية[٥٢]، ومن ناحية أخرى عين ثلاثة كُتاب ووضعوا تحت تصرف اللجنة قبل ٨ تشرين الأول١٨٣٠، وعلى هذا فان لجنة العدل كانت قد تألفت من المحامين العاملين في بروكسل فقط، فمن جهة نقابة المحامين، ومن جهة الأعضاء، جرى تعيين المحامين الشباب، ورأس هذه اللجنة غيندبينان وهو محامٍ أيضاً ويبلغ من العمر واحد وأربعين عاماً وبخاصة في الفترة الأخيرة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول ١٨٣٠ حيث جرى فيها العديد من التعينات في سلك القضاء[٥٣].

إن التعيينات الأولى والطرد والتعليق للموظفين هي في الغالب من أعمال اللجنة المركزية، التي استكملت هيكل النظام القضائي المحكمة العليا في بروكسل والمحكمة الابتدائية في لوفين وكذلك المحكمة الابتدائية في نيفيلز ومونس وتشارلروي والمحكمة الابتدائية في بروكسل والمحكمة الابتدائية في اورنيفير وفي تورنية، والمحكمة الابتدائية في غنت، وهكذا في محكمة بروكسل جرت الموافقة على تعيين أربعة عشر قاضياً ونائبين عامين وستة مستشارين جدد، وكذلك جرى تعيين نائبان عامان بدلاً من القضاة، حيث اعترف بحقهم في العودة إلى الخدمة القضائية، وينبغي أن ينظر الى هذا الأمر على انه صنيع لجنة العدل، وفي ليبيج صدر مرسوم تعيين القضاة العاملين في المحكمة العليا في ١٥ تشرين الأول ١٨٣٠، وبحضور غيندبيبان، ولكن مشكلة الالغاء والتعيينات كانت قد أثيرت بالفعل في ليبيج[٥٤].

يقتصر اختصاص لجنة العدل على تنظيم المحاكم والهيئات القضائية، كما تعتمد إدارة السجون على لجنة السلامة العامة ويعتمد الإرشاد الديني على اللجنة الداخلية، وقد ادخلت اصلاحات طفيفة على النظام القضائي، وحولت لجنة العدل كل مشروع من هذه المشارع الى نظام[٥٥].

صدرت بعض المراسيم ذات الاهتمام العام والتي تخص الحريات الأساسية وذلك بعد فترة وجيزة من عودة غيندبيبان إلى بروكسل، وفي الشهر نفسه جرى إلغاء المرسوم الصادر عن اللجنة المركزية جميع المراسيم التي تضع عقبات أمام حرية التعليم، وفي ١٦ تشرين الأول ١٨٣٠ صدر مرسوم ينص على حرية تشكيل الجمعيات وآخر يعلن حرية العبادة والصحافة وحرية ابداء الرأي[٥٦]، ويبدو أن هذه المراسيم من أعمال اللجنة المركزية، وهي لا تنطوي على أي صيغة لإحدى اللجان الخاصة بغية تنفيذ ما جاء بها.

إدارة السلامة العامة:-

وهي الوحيدة التي لا تبدو لديها لجنة خاصة بها، إذ يشير المرسوم الأساسي الصادر من اللجنة المركزية واللجان الخاصة في ١٥ تشرين الأول ١٨٣٠ إلى هذه اللجنة بهذا الخصوص، حدد أمر اللجنة المركزية واجبات هذه الإدارة، إلا انه لم يذكر أعضاء هذه اللجنة(٥٧).

اللجنة الدبلوماسية:-

لم تنشئ اللجنة الدبلوماسية حتى ١٨ تشرين الثاني ١٨٣٠ أي بعد شهرين تقريباً من إقامة اللجان الأخرى، وحتى ذلك الحين كانت اللجنة المركزية تعالج مشاكل السياسة الخارجية ولا سيما مشاكل أعضائها الذين أرسلوا الى الخارج، وقد شُكلت اللجنة الدبلوماسية في وقت كان فيه المؤتمر الوطني نشطاً بالفعل، وقد التزمت هذه السياسة بأنها لجنة جماعية ينبغي أن يعهد إليها توجه الإدارة شبه الوزارية وكانت اللجنة الدبلوماسية تتكون من خمسة أعضاء ورئيس واحد وفان دي وبير وعضو من اللجنة المركزية وأربعة أعضاء كلهم نواب في المؤتمر الوطني(٥٨).

اللجان والمفوضيات الاخرى:-

لقد أدرجنا أسماء العديد من اللجان التي تم تشكيلها في الأيام الأولى التي حصلت فيها بلجيكا على استقلالها، وقد طرحت معظمها أمام لجنة الداخلية، وواحدة من هذه اللجان هي لجنة التعليم العام والتي سعت أن تبقى مستقلة وبعد أن قدمت إلى لجنة الداخلية جرى حجبها في نهاية كانون الأول، كما تم توسيع نطاق اللجان ولكن على مستوى أقل بكثير ليشمل إدارة المقاطعات والمشاعات، وعادةً ما كان يتولى حكم المقاطعة حاكم، وعينت اللجنة المركزية بعض من هؤلاء الحكام في كل مقاطعة، ولكن عندما برزت الصعوبات المتوقعة، عينت على اثر ذلك لجنة إدارية مؤلفة من ثلاثة أعضاء لممارسة وظيفة الحاكم، وانشأت اللجنة المركزية في بعض البلديات "لجان السلامة" التي تتكون عادةً من ثلاثة أعضاء للحفاظ على النظام(٥٩).

والأهم بالنسبة لمستقبل البلاد هو قيام اللجنة المركزية بتشكيل لجنة الدستور، إذ كان عليها أن تبتكر طريقة جديدة لانتخاب الأعضاء في المؤتمر الوطني ثم لمشروع الدستور، وكانت هذه اللجنة تتألف في بداية الأمر من تسعة أعضاء، أضيف إليهم خمسة أعضاء آخرين، وانتخب دي غيرلاش لرئاسة اللجنة، وأكملت مناقشة هذا المشروع في ٥ أيام من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول ١٨٣٠(٦٠).

الخاتمة:-

إنَّ الثورةَ البلجيكيةَ كانت بالأساس انتفاضةَ الطبقة الوسطى والبرجوازية الفقيرة، وهذا واضح من دلائل كثيرةٍ جداً، وإنَّ هذه الطبقة الوسطى كانت تتبوأ مكانتها بين الطبقة العليا والطبقات الاجتماعية الدُنيا من الشعب، وعلى الرغم من الفروقات الكبيرة إلى حدٍ ما فإنَّ جميع تلك الفئات كانت تحمل الضغينة نفسها ضد هولندا.

أصبحت الدولة البلجيكية تخضع لحكم وإدارة المؤسسات المؤقتة المختلفة، الحكومة المؤقتة واللجنة المركزية واللجان الداخلية الخاصة والمالية والحربية والعدالة وما إلى ذلك، وقد انبثق المؤتمر الوطني على ما يبدو بمقتضى الحاجة إليه على شاكلة العديد من المؤسسات الأخرى، وكان ذلك في غضون أيام بل حتى ساعات ودون إعداد مسبق، ومن غير انموذج يحتذى به، وما هو جدير بالملاحظة في خصوص إقامة جميع هذه المؤسسات المؤقتة أي أن اللجان وليس القادة هي التي تولت قيادة البلاد في الأشهر الأولى التي أعقبت الثورة، وقد تألفت الحكومة المؤقتة من عشرة أعضاء ولجنتها المركزية وهي السلطة الحقيقية ذات الأربعة ثم الخمسة أعضاء، ويعود الفضل الاول في تطور بلجيكا وحصولها على استقلالها التام إلى الحكومة المؤقتة لما قامت به من عمل كبير في سبيل تحقيق أهداف الثورة البلجيكية ومن ابرزها اثبات هوية بلجيكا كدولة مستقلة يتمتع سكانها بكامل حقوقهم ومن غير نقصان.

هوامش البحث:-

(١) أبرز قادة الثورة البلجيكية لعام ١٨٣٠، تشارلز روجيه، إيمانويل فاندرليندن، اندريه جولي، دي كوبين، جوزيف نيكولاي، دي ميرود، دي وير ودي غيرلاش.

(2) John Gilissen, De Tijdelijke Regering en de Eerste Administratieve Organisatie van België 1830 – 1831, Bruxelles, 1956, P.12.

(3) John Gilissen, De Tijdelijke Regering en de Eerste Administratieve Organisatie van België, P.13.

(4) John Gilissen, Le régime représentatif en Belgique depuis 1790, Bruxelles, 1958, P.76.

(٥) تشارلز روجيه: (١٨٠٠ – ١٨٨٥)، وهو من أبرز قادة الثورة البلجيكية، ولد في سان كوينتين في ١٧ آب ١٨٠٠، ليبرالي وسياسي وثوري بلجيكي، قاد المتطوعين القادمين من ليبيج إلى بروكسل، عقب الاستقلال أصبح أحد الرؤساء الثلاثة البارزين في حكومة بلجيكا المؤقتة، ومن ثم عضواً في المؤتمر الوطني البلجيكي، تولى رئاسة الوزارة البلجيكية أكثر من مرة، شارك في جميع الأحداث السياسية البلجيكية حتى وفاته في ٢٧ أيار ١٨٨٥. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Jean Germain, Guide des gentilés: Les Noms des habitants en Communauté Française de Belgique, Bruxelles, 2008, P. 21 ; E. DISCAILLES, Charles Rogier, Bruxelles, 1893, t. II, P. 17.

(٦) ايمانويل فاندرليندن: (١٧٨١ – ١٨٦٦)، سياسي وثوري بلجيكي، ولد في بروكسل في ٧ حزيران ١٧٨١، ذات اتجاه كاثوليكي، عند حدوث الثورة البلجيكية تم الاتصال به في اليوم التالي لقيادة الحرس البرجوازي الذي تم تشكيله لاستعادة النظام في المدينة، إلا انه كان خارج المدينة حينها، لم يستطع الموافقة على تولي مهامه حتى يوم ٢٧ آب، بعد أن رفض المرشح الآخر ف. باسي المنصب كقائد أعلى لهذا الحرس، حاول التوفيق بين وجهات النظر بين القوى السياسية البلجيكية، تولى مناصب عدة، توفي في ١٥ نيسان ١٨٦٦. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Jean Stengers, Histoire du sentiment national en Belgique des origines à 1918, tome.,1,, Bruxelles, 2000, P. 217.

(٧) أندريه إدوارد جولي: (١٧٩٩ – ١٨٨٣)، ولد في بروكسل في ١٣ نيسان ١٧٩٩، كان ملازم ثان في الهندسة العسكرية بين عامي (١٨١٨ – ١٨٢٣)، تدرب في مدرسة دلفت العسكرية، دخل الحكومة المؤقتة كضابط في الحرس المدني، وهو أحد أعضاء الحكومة المؤقتة، عُهد اليه رئاسة اللجنة الحربية، ولكنه أدرك صعوبات هذا المنصب، توفي في نفس المدينة التي ولد فيها في ٣ كانون الأول ١٨٨٣. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Mathieu Roger, Jolly André – Édouard, dans: Dictionnaire d'Histoire de Bruxelles, Bruxelles, 2013, PP. 451 – 452.

(٨) فويليان دي كوبين: (١٨٠٠ – ١٨٨٧)، سياسي من الاتجاه الكاثوليكي، ولد في ١٢ آذار ١٨٠٠ في شاتو دي فالون، وهو ابن البارون جوزيف يواكيم فويلين دي كوبين دي فالين وآن مارتين دي هارليز، في عام ١٨٣٠ كان سكرتيراً للحكومة المؤقتة التي تم تشكيلها في أعقاب الثورة البلجيكية، أصبح عضواً في المؤتمر الوطني بين عامي (١٨٣٠ –

١٨٣١)، شغل منصب حاكم مقاطعة برابانت بين عامي (١٨٣٠ – ١٨٣٤)، أسس عام ١٨٥٥ مدرسة أبرشية، توفي في ١٠ آذار ١٨٨٧، وتم تزيين قبره بالصليب الحديدي. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Oscar Coomans de Brachène, Etat présent de la noblesse belge, Annuaire de 1986, seconde partie, Bruxelles, 1986, PP. 370 – 371.

(٩) جوزيف فاندرلیندن: (١٧٩٨ – ١٨٧٧)، سياسي بلجيكي، ولد في بروكسل في ٢٢ آذار ١٧٩٨، أصبح عضواً في الحكومة المؤقتة وعضواً في المؤتمر الوطني، وأميناً للصندوق في عام ١٨٤٠، ومن ثم تم انتخابه في عام ١٨٤٦ عضواً في مجلس بلدي عن الحزب الليبرالي، توفي في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٧٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Pierre Milza, Les Relations Internationales de 1871 à 1914, Armand Colin, 2009, P.177.

(١٠) جوزيف نيكولاي: (١٧٧٦ – ١٨٥٢)، رجل قانون وسياسي بلجيكي بارز، ولد في مدينة ليبج في ٥ تموز ١٧٧٦، أكمل دراسة القانون في باريس وعاد إلى بلده وعمل في المجال السياسي، وكان من المعارضين لسياسة الحكم الهولندية، تقلد مناصب قانونية عدة، هرب من ليبج الى بروكسل عند حدوث الثورة البلجيكية عام ١٨٣٠، وانخرط في العمل السياسي، أصبح أحد أعضاء الحكومة البلجيكية المؤقتة منذ ٢٧ أيلول ١٨٣٠، ثم أصبح عضواً في اللجان الحكومية، توفي في مدينة راميلوت في ٥ آذار ١٨٥٢. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Albert de Visscher (dir.), Les plus beaux châteaux de Belgique, Reader's Digest, Bruxelles, 1984, PP. 186 – 187 ; Vve Monnon, Membres de la noblesse Officiellement Reconnus, 1re série, Imp., Vo1.2., Bruxelles, 1901, P. 2585.

(١١) فيلكس دي ميرود: (١٧٩١ – ١٨٥٧)،سياسي بلجيكي، ولد في ماستريخت في ١٣ نيسان ١٧٩١، عمل في الحكومة البلجيكية المؤقتة، توفي في بروكسل في ٧ شباط ١٨٥٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Théodore Juste, Le comte Félix de Merode, d'après des documents inédits, C. Muquardt, Bruxelles, 1872, P.12 ; Jean – Joseph Thonissen, Vie du comte Félix de Merode, C. J. Fonteyn (Louvain), 1861 ; Pierre – Joseph Meeûs, Lettre au comte Félix de Merode, A. Mertens, Bruxelles, 1999.

(١٢) ألكسندر غيندبيان: (١٧٨٩ – ١٨٦٩)، ولد في مونس ٤ أيار ١٧٨٩، سياسي بلجيكي ذو نزعة ليبرالية، ينتمي إلى الطبقة البرجوازية العليا، أصبح عضواً في الحكومة البلجيكية المؤقتة، وعضواً في المؤتمر الوطني، كان شقيقه جان بابتيست أيضاً عضواً في الكونغرس الوطني، عمل في السياسة طيلة فترة حياته حتى وفاته في ٦ كانون الثاني ١٨٦٩. للمزيد من التفاصيل ينظر:

J. Garsou, Alexandre Gendebien, Bruxelles 1930, P. 35 ; José Anne de Molina, Pierre – Joseph Meeûs, Bourgmestre Surnommé l'homme du gaz, Molenbecca, Bruxelles, 2003, PP.221 – 222.

(١٣) فان دي وبير: (١٨٠٢ – ١٨٧٤)، محامٍ ودبلوماسي ورجل دولة بلجيكي، ولد في لوفين في ١٩ كانون الثاني ١٨٠٢، كان عضواً في الحكومة المؤقتة في عام ١٨٣٠، أصبح رئيساً للوزراء بين عامي (١٨٤٥ – ١٨٤٦)، توفي كمواطن بريطاني في القلعة الفخمة التي بناها لنفسه في نيو لودج بالقرب من وندسور في ٢٣ أيار ١٨٧٤. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Théodore Juste, Sylvain Van de Weyer, Ministre d'Etat, d'après des documents inédits, C. Muquardt, Bruxelles, 1871, Vol.2., P.1 ; Thierry Scaillet, Société Royale de Philanthropie à Bruxelles: Histoire d'une institution au service des aveugles et des démunis, Bruxelles, 2011, P.308.

(١٤) لويس دي بوتر: (١٧٨٦ – ١٨٥٩)، صحفي ومؤرخ ورجل دولة بلجيكي، ولد في ٢٦ نيسان ١٧٨٦ في بروج، دخل السياسة خلال الثورة البلجيكية عام ١٨٣٠، ذاعت شهرته من خلال التضحية بممتلكاته المادية دفاعاً عن قضية بلده، تمت محاكمته على اثر اتهامه بارتكاب جرائم صحفية، وحكم عليه بالسجن ومن ثم بالنفي إلى فرنسا، أصبح الرجل الأكثر شعبية في بلجيكا لدفاعه عن حرية الصحافة والمسؤولية الوزارية واستقلال القضاء، القى خطاب استقلال بلجيكا في ٢٨ أيلول ١٨٣٠ من شرفة بناية البلدية في بروكسل، وكذلك خطاب افتتاح أول مجلس برلماني بلجيكي في قصر الأمة في ١٠ تشرين الثاني ١٨٣٠، ألف أكثر من عشرة كتب منها "الاتحاد بين الكاثوليك والليبراليين"، توفي في نفس مدينة ولادته في ٢٢ تموز ١٨٥٩. للمزيد من التفاصيل ينظر:

P.J. De Mat Considérations sur l'histoire des Principaux Conciles Depuis les apôtres jusqu'au Grand Schisme d'Occident, Vol.2, Bruxelles, 1984, P.55.

(15) John Gilissen, Le régime représentatif en Belgique depuis 1790, P.82.

(16) V. R. Demoulin, Les Journées de Septembre 1830 à Bruxelles et en province, Liège – Paris, 1934, P.178.

(17) Ibid., P.178 ; E. Huyttens, Discussions du Congrès national de Belgique, Bruxelles 1844, t. III, P. 2.

(١٨) تم تشكيل حكومة بلجيكية في ٥ تشرين الأول ١٨٣٠ بقيادة الأمير وليم اورانج، إلا أنها توارت عن الأنظار في غضون عشرة أيام، بسبب المقاومة التي واجهتها. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Buffin, Documents inédits sur la Révolution belge, Bruxelles 1910, PP.225 – 226.

(١٩) برزت ايضاً فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة في أيلول وكانت ستتألف من لجنة مركزية يديرها سبعة أعضاء برئاسة فان كرومبروغ "Van Crombrugge"، وخمسة مفوضين عن الشؤون الدينية والمالية والداخلية والعدالة والتجارة والصناعة، وكانت هذه صيغة من صيغ التشكيل التمهيدي لهيكل الحكومة البلجيكية المؤقتة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

M. Josson, De Belgische omwenteling van 1830, Tielt, s.d. 1930, P.101; J. Willequet, 1830, Naissance de VEtat belge, Bruxelles 1945, P. 127.

(٢٠) إيتيان كونستانتين دي غيرلاش: (١٧٨٥ – ١٨٧١)، محامي وسياسي بلجيكي، ولد في ٢٦ كانون الأول ١٧٨٥، درس القانون في باريس، وعند اندلاع الثورة البلجيكية وحصول بلجيكا على الاستقلال عُين كرئيس للجنة صياغة الدستور البلجيكي الأول، ثم أصبح في عام ١٨٣١ أول رئيس وزراء بلجيكي، ولمدة خمسة وثلاثين عامًا ترأس محكمة الاستئناف، ترأس المؤتمرات الكاثوليكية التي عقدت في ميكلين بين عامي (١٨٦٣ – ١٨٦٧)، توفي في ١٠ شباط ١٨٧١. للمزيد من التفاصيل ينظر:

John Gilissen, De Tijdelijke Regering en de Eerste Administratieve Organisatie van België, P.18 ; Bulletin des Arrêtés et Actes du Gouvernement Provisoire de la Belgique, No. 14, 28 Oct., P. 3.

(٢١) هنري بيرين: (١٨٦٢ – ١٩٣٥)، من أبرز المؤرخين البلجيكيين، ولد في ميديفاليست عاصمة منطقة الوالون في ٢٣ كانون الأول ١٨٦٢، كتب التاريخ البلجيكي بطريقة بارعة جداً باللغة الفرنسية وأصبح بطل قومي، توفي في مقاطعة فيرفيرس في ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٥. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Van Werveke Hans. 1. Henri Pirenne 1862 – 1935 In: Bulletin de la Commission royale d'histoire, Académie royale de Belgique. Tome 125, 1959, PP. 68 – 86.

(22) H. Pirenne, Histoire de Belgique, t. VI, Bruxelles 1926, P. 432.

(23) E. Huyttens, Op. Cit., PP. 142 – 144.

(24) Bull, Officiel des décrets du Congrès national de la Belgique et des arrêtés du pouvoir exécutif – Staetsblad, 1830, P. 582.

(25) Bull, Op. Cit., P.583.

(26) L. De Potter, Souvenirs Personnels, Bruxelles 1839, PP. 147 – 179.

(27) E.C. de Gerlache, Histoire du Royaume des Pays – Bas, Bruxelles, 1962, t. II, P. 84 ; H. Pirenne, Op. Cit., t. VI, P. 431.

(٢٨) في ١٦ تشرين الأول ١٨٣٠ كانت الخلافات بين دي بوتر وفان دي وير من جهة ودي ميرود وروجيه وغنديبيان من جهة أخرى، للمزيد من التفاصيل يُنظر:

L. De Potter, Op. Cit., P.179.

(٢٩) أول جمعية تشريعية وتأسيسية في تاريخ بلجيكا، انعقد في عام ١٨٣٠ في أعقاب الثورة البلجيكية، كان الغرض منه هو وضع دستور وطني للدولة الجديدة، التي أعلنت استقلالها في ٤ أكتوبر ١٨٣٠ من قبل الحكومة المؤقتة، و ان من يرشح إليه لا بد ان تتوفر فيه الشروط التالية الرجال فقط وبعمر لا يقل عن ٢٥ عاماً وان يكون الناخب مولود في بلجيكا او يحمل الجنسية البلجيكية، او مقيم اقامة فعلية في الاراضي البلجيكية منذ ستة سنوات، و ان يكون الناخب من دافعي الضرائب او من المؤهلين لذلك، وبخصوص حق الانتخاب لمالكي نصاب معين، فأنه يشمل كل مواطن ذكر لا يقل عمره عن ٢٥ عاماً ويدفع ضريبة سنوية للدولة تتراوح بين ٣–١٥٠ فلورينياً. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

John Gilissen, De Tijdelijke Regering en de Eerste Administratieve Organisatie van België, P.23.

(30) L. Van Der Essen, "André Jolly et les Origines du Gouvernement Provisoire", Revue générale, LXIII, 1930, PP. 282 – 290.

(31) E. Huyttens, Op. Cit., P. 100 ; J. Craeybeckx, La Belgique Politique de 1830 à nos jours. Les tensions d'une démocratie Bourgeoise, Bruxelles, 1987, P. 11.

(٣٢) وعلى هذا طالب روجيه من المؤتمر الوطني في ١٢ تشرين الثاني أن يقبل استقالته من مهام الحكومة المؤقتة، وأن صفة الطابع الجماعي قد ميزت أيضاً جميع الهيئات الأخرى التي نشأت في أواخر أيلول وأوائل تشرين الأول ١٨٣٠،

وبخاصة اللجان الخاصة المسؤولة عن تنظيم الفروع الرئيسة للإدارة وهي الداخلية والحربية والعدالة والمالية، وقد اتفقت الآراء في ٢٧ أيلول على إقامة أربعة لجان على أقل تقدير، تتألف من عدد قليل من الأعضاء وذلك لمعالجة المشاكل الإدارية الأكثر الحاحاً. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

L. De Potter, Op. Cit., P. 208 ; K. Deprez and L. Vos, Nationalisme in België 1780 – 2000, Antwerp, 1999, PP.143 – 144; J. Gilissen, De Tijdelijke Regering en de Eerste Administratieve Organisatie van België, P.398.

(33) John Gilissen, De Tijdelijke Regering en de Eerste Administratieve Organisatie van België, P.398.

(34) R. Demoulin, L'influence Française sur la Naissance de l'Etat belge, d a n s Revue historique, 1960, t. CCXXIII, P. 13 ; W. Van De Steene, De Belgische Grondwetcommissie (October – November 1830), Tekst van haar notulen en ontstaan van de Belgische grondwet, Bruxelles, 1963, P.513.

(٣٥) شارل دي بروكير: (١٧٩٦ – ١٨٦٠)، سياسي بلجيكي ليبرالي، ولد في مدينة بروج في كانون الثاني ١٧٩٦، نشأ في أسرة عريقة في عملها السياسي، فقد كان والده أحد أعضاء المجلس المحلي لمدينة بروج، سافر مع والده إلى مدينة بروكسل بسبب عمل أبيه، التحق هناك بالمدرسة ومن ثم درس العلوم والأدب، لكن حبه للسلك العسكري جعله ينضم إلى جيش المملكة الهولندية وتم ترقيته إلى رتبة ملازم في صنف المدفعية، عند حدوث الثورة البلجيكية كان من أشد المؤيدين للانفصال الإداري عن هولندا وأحد الموقعين السبعة على الإعلان الذي يدعم الانفصال، عمل في الحكومة المؤقتة وفي اللجنة الخاصة لوضع الدستور البلجيكي، ومن ثم أصبح في ٣ آب ١٨٣١ وزيراً للداخلية، وشغل من بعدها مناصب عدة في مدينة بروكسل، إلى أن توفي في ٢٠ نيسان ١٨٦٠ ودفن في بروكسل. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Théodore Juste, Charles de Brouckère (1796 – 1860), Bruxelles, Muquardt, 1867, P. 2 ; Louis Starck, Les Bourgmestres de Bruxelles de l’an 1100 à nos jours, Bruxelles, Lojipe, 1995, P. 160.

(36) John Gilissen, De Tijdelijke Regering en de Eerste Administratieve Organisatie van België,, P.261.

(37) R. Demoulin, Op. Cit., P.28.

(38) V. R. Demoulin, Les Journées de Septembre 1830 à Bruxelles et en province, Liège – Paris, 1934, P. 166.

(39) K. Deprez and L. Vos, Op. Cit., P.148.

(40) L. Van Der Essen, "André Jolly et les Origines du Gouvernement Provisoire", Revue générale, LXIII, 1930, PP. 282 – 290.

(٤١) ألبرت غوبليت: (١٧٩٠ – ١٨٧٣)، عسكري وسياسي بلجيكي، ولد في ٢٦ أيار ١٧٩٠، عمل في السياسة وأصبح رئيس وزراء بلجيكا في ٢٠ تشرين الأول ١٨٣٢، وشكل وزارته بعد أمر من الملك ليوبولد الأول، وكانت وزارته ذات أكثرية ليبرالية، كان له دوراً في الأحداث السياسية البلجيكية، استقالت وزارته في ٤ آب ١٨٣٤، ومن بعدها شغل منصب وزير الخارجية في حكومة نوثومب عام ١٨٤٣، توفي في بروكسل في ٥ أيار ١٨٧٣. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Pierre Hendrick Le château de Court Saint Etienne et ses Propriétaires aux 19e et 20e siècles, Bulletin du Cercle d'Histoire et d'Archéologie de Court – Saint – Etienne, 1995, P. 303; Jean – Pierre Hendrick Le château de Court Saint Etienne et ses propriétaires aux 19^{e} et 20^{e} siècles, Bulletin du Cercle d'Histoire et d'Archéologie de Court – Saint – Etienne (CHAF), 1995, PP. 30 – 53.

(٤٢) جان بابتسيت فان: (١٨٠٧ – ١٨٥٩)، محامي وقاضي وسياسي بلجيكي، ولد في ١٨ كانون الثاني ١٨٠٧، درس في جامعة غينت، وأكمل الدكتوراه في القانون، عين في المحكمة الابتدائية في انتويرب ١٨٣٢، انتخبه إقليم كورتريك كعضو في مجلس النواب للأعوام (١٨٣٩ – ١٨٤٨)، توفي في ٧ تشرين الأول ١٨٥٩. للمزيد من التفاصيل ينظر:

J. L. De Paepe, Le Parlement belge 1831 – 1894, Données Biographiques, Commission de la Biographie Nationale, Bruxelles, 1996, P.553.

(43) John Gilissen, Le régime Représentatif en Belgique Depuis 1790.

(44) X. Mabille, Histoire Politique de la Belgique, Brussels, 1997, P.66.

(45) K. Deprez and L. Vos, Op. Cit., P.194.

(46) Ibid., P.197.

(47) X. Mabille, Op. Cit., PP.67 – 69.

(48) J. Lory, Un Tournant Politique en Belgique. De Machtswisseling van 1884 in België, Brussels, 1986, P.77.

(49) Ibid., P.78 ; K. Deprez and L. Vos, Op. Cit., P.163.

(50) Ibid, Op. Cit., P.197.

(51) E. Verhoeven and F. Uytterhaegen, De Kreeft met de Zwarte Scharen, 50 jaar uiterst – rechts in België, Ghent, 1981, P.45.

(52) E. Verhoeyen, België Bezet 1830 – 1865, Brussels, 1993, PP.292 – 293.

(53) E. Verhoeyen, Op. Cit., P.293.

(54) L. De Vos, De Bevrijding. Van Normandië tot de Ardennen, Leuven, 1994, P.261.

(٥٥) ازداد عدد القضاة محاكم الجنايات بأمر صادر في ٨ تشرين الأول من خمسة قضاة إلى ستة قضاة لإعطاء المتهم ميزة التقاضي، وقد تم الغاء مديريات الشرطة في جميع أنحاء بلجيكا وهي إدارات تابعة للولايات، وذلك لأنها انتهكت

الاستقلال الذاتي للبلديات، وقد الغي مكتب أمين المدعي العام في المحاكم العليا بموجب مرسوم صادر في ١٢ تشرين الأول ١٨٣٠. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Els Witte, Jan Craeybeckx, Alain Meynen, Political History of Belgium From 1830 Onwards, Hulshout, 2009, P.412.

(56) Bull. arr. Gouv. pr., no. 10 (22 oct), p. 6, no. 11 (25 oct,), p. 8, no. 12, P.11; Pasinomie, pp. 26, 36 et 36; dans ce Bulletin sur l'original conservé aux A.G.R. (Gouv. pr., t. I, pièce 200).

(57) Bull. arr. Gouv. Pr., No. 3, P. 8 ; A.G.R., Gouv. pr., t. I, pièces 77 et 97; publiés dans C. Buffin, Documents..., PP. 215 et 24.

(58) Recueil des circulaires du Ministère de la Justice, 3e série, t. I, P. 15, No. 38.

(59) K. Deprez and L. Vos, Op. Cit., P.173.

(60) Ibid., P.173.

قائمة المصادر:

1- Albert de Visscher (dir.), Les plus beaux châteaux de Belgique, Reader's Digest, Bruxelles, 1984.

2- Buffin, Documents inédits sur la Révolution belge, Bruxelles 1910.

3- Bull, Officiel des décrets du Congrès national de la Belgique et des arrêtés du pouvoir exécutif – Staetsblad, 1830.

4- Bull. arr. Gouv. pr., no. 10 (22 oct), p. 6, no. 11 (25 oct,), p. 8, no. 12.

5- Bull. arr. Gouv. Pr., No. 3, P. 8 ; A.G.R., Gouv. pr., t. I, pièces 77 et 97; publiés dans C. Buffin, Documents..., PP. 215 et 24.

6- Bulletin des Arrêtés et Actes du Gouvernement Provisoire de la Belgique, No. 14, 28 Oct.

7- E. DISCAILLES, Charles Rogier, Bruxelles, 1893, t. II.

8- E. Huyttens, Discussions du Congrès national de Belgique, Bruxelles 1844, t. III.

9- E. Verhoeven and F. Uytterhaegen, De Kreeft met de Zwarte Scharen, 50 jaar uiterst – rechts in België, Ghent, 1981.

10-E. Verhoeyen, België Bezet 1830 – 1865, Brussels, 1993.

11-E.C. de Gerlache, Histoire du Royaume des Pays – Bas, Bruxelles, 1962, t. II.

12-Els Witte, Jan Craeybeckx, Alain Meynen, Political History of Belgium From 1830 Onwards, Hulshout, 2009.

13-H. Pirenne, Histoire de Belgique, t. VI, Bruxelles 1926.

14-J. Craeybeckx, La Belgique Politique de 1830 à nos jours. Les tensions d'une démocratie Bourgeoise, Bruxelles, 1987.

15-J. Garsou, Alexandre Gendebien, Bruxelles 1930.

16-J. L. De Paepe, Le Parlement belge 1831 – 1894, Données Biographiques, Commission de la Biographie Nationale, Bruxelles, 1996.

17-J. Lory, Un Tournant Politique en Belgique. De Machtswisseling van 1884 in België, Brussels, 1986.

18-J. Willequet, 1830, Naissance de VEtat belge, Bruxelles 1945.

19-Jean – Joseph Thonissen, Vie du comte Félix de Merode, C. J. Fonteyn (Louvain), 1861.

20-Jean – Pierre Hendrick Le château de Court Saint Etienne et ses propriétaires aux 19^{e} et 20^{e} siècles, Bulletin du Cercle d'Histoire et d'Archéologie de Court – Saint – Etienne (CHAF), 1995.

21-Jean Stengers, Histoire du sentiment national en Belgique des origines à 1918, tome.,1,, Bruxelles, 2000.

22-Jean Germain, Guide des gentilés: Les Noms des habitants en Communauté Française de Belgique, Bruxelles, 2008.

23-John Gilissen, De Tijdelijke Regering en de Eerste Administratieve Organisatie van België 1830 – 1831, Bruxelles, 1956.

24-John Gilissen, Le régime Représentatif en Belgique Depuis 1790, Brussel, 1987.

25-José Anne de Molina, Pierre – Joseph Meeûs, Bourgmestre Surnommé l'homme du gaz, Molenbecca, Bruxelles, 2003.

26-K. Deprez and L. Vos, Nationalisme in België 1780 – 2000, Antwerp, 1999.

27-L. De Potter, Souvenirs Personnels, Bruxelles 1839.

28-L. De Vos, De Bevrijding. Van Normandië tot de Ardennen, Leuven, 1994.

29-L. Van Der Essen, "André Jolly et les Origines du Gouvernement Provisoire", Revue générale, LXIII, 1930.

30-L. Van Der Essen, "André Jolly et les Origines du Gouvernement Provisoire", Revue générale, LXIII, 1930.

31-Louis Starck, Les Bourgmestres de Bruxelles de l'an 1100 à nos jours, Bruxelles, Lojipe, 1995.

32-M. Josson, De Belgische omwenteling van 1830, Tielt, s.d. 1930.

33-Mathieu Roger, Jolly André – Édouard, dans: Dictionnaire d'Histoire de Bruxelles, Bruxelles, 2013.

34-Oscar Coomans de Brachène, Etat présent de la noblesse belge, Annuaire de 1986, seconde partie, Bruxelles, 1986.

35-P.J. De Mat Considérations sur l'histoire des Principaux Conciles Depuis les apôtres jusqu'au Grand Schisme d'Occident, Vol.2, Bruxelles, 1984.

36-Pasinomie, pp. 26, 36 et 36; dans ce Bulletin sur l'original conservé aux A.G.R. (Gouv. pr., t. I, pièce 200).

37-Pierre – Joseph Meeûs, Lettre au comte Félix de Merode, A. Mertens, Bruxelles, 1999.

38-Pierre Hendrick Le château de Court Saint Etienne et ses Propriétaires aux 19e et 20e siècles, Bulletin du Cercle d'Histoire et d'Archéologie de Court – Saint – Etienne, 1995.

39-Pierre Milza, Les Relations Internationales de 1871 à 1914, Armand Colin, 2009.

40-R. Demoulin, L'influence Française sur la Naissance de l'Etat belge, d a n s Revue historique, 1960, t. CCXXIII.

41-Recueil des circulaires du Ministère de la Justice, 3e série, t. I, P. 15, No. 38.

42-Théodore Juste, Charles de Brouckère (1796 – 1860), Bruxelles, Muquardt, 1867.

43-Théodore Juste, Le comte Félix de Merode, d'après des documents inédits, C. Muquardt, Bruxelles, 1872.

44-Théodore Juste, Sylvain Van de Weyer, Ministre d'Etat, d'après des documents inédits, C. Muquardt, Bruxelles, 1871, Vol.2.

45-Thierry Scaillet, Société Royale de Philanthropie à Bruxelles: Histoire d'une institution au service des aveugles et des démunis, Bruxelles, 2011.

46-V. R. Demoulin, Les Journées de Septembre 1830 à Bruxelles et en province, Liège – Paris, 1934.

47-V. R. Demoulin, Les Journées de Septembre 1830 à Bruxelles et en province, Liège – Paris, 1934.

48-Van Werveke Hans. 1. Henri Pirenne 1862 – 1935 In: Bulletin de la Commission royale d'histoire, Académie royale de Belgique. Tome 125, 1959.

49-Vve Monnon, Membres de la noblesse Officiellement Reconnus, 1re série, Imp., Vo1.2., Bruxelles, 1901.

50-W. Van De Steene, De Belgische Grondwetcommissie (October – November 1830), Tekst van haar notulen en ontstaan van de Belgische grondwet, Bruxelles, 1963.

51-X. Mabille, Histoire Politique de la Belgique, Brussels, 1997.